البيان الأولي لبعثة الملاحظة التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني
حول الانتخابات التشريعية في تونس 2014

تونس في *27* أكتوبر *2014*

I- الملخص التنفيذي:

تُشكِّل الانتخابات التشريعية في تونس يوم 26 أكتوبر 2014 خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة للتحول الديمقراطي في البلاد، حيث تميزت العملية الانتخابية بالمشاركة الفعالة للمرشحين والملاحظين والناخبين. وقد عملت الهيئات الانتخابية على المستوى الوطني والمحلي بطريقة مهنية خلال عملية الاقتراع والعد, كما ساهمت السلطات الأمنية في ايجاد مناخ هادئ ومُسالم. وقد كانت هناك عدة تجاوزات وحوادث معزولة، ولكن لم يكن أي منها كبيراً لدرجة التأثير بشكل جوهري على نتائج الانتخابات في الدوائر الانتخابية التي حصلت فيها.

تراوحت التقديرات الأولية لنسبة إقبال الناخبين حسب معطيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمراقبين المدنيين ما بين 62 – 70% في الدوائر الانتخابية السبعة والعشرون في تونس. وهذه الأرقام تبين أن التخوفات المسبقة حول وجود اقبال ضعيف للناخبين لم تتحقق. وقد انتظر الناخبون دورهم في الطوابير بصبر من أجل أن يصوتوا وقد أظهروا تصميمهم على المشاركة في هذه العملية.

وقد قامت البعثة الدولية للمعهد الديمقراطي الوطني المكونة من 51 عضواً بزيارة 150 مركز اقتراع في 18 دائرة انتخابية. حيث وجدت البعثة لحد الآن أنه قد تم اجراء الانتخابات بطريقة سلمية ومُنظّمة ومهنية. ويود الوفد أن يشدد على أنه في الوقت الحالي ليس من الممكن التوصل إلى استنتاجات نهائية حول العملية الانتخابية كَكُل، حيث أنه لم ينته الفرز الرسمي للنتائج بعد ويجب أن يتم الفصل في أية شكاوى قد يتم تقديمها. وعليه، إن هذا البيان أوليّ في طبيعته، وسوف يواصل المعهد ملاحظة العملية الانتخابية واصدار التقارير حسب الحاجة.

أدت عملية حوار وطني إلى اقرار دستور ديمقراطي وقانون انتخاب جديدين. إن إجراء هذه الانتخابات حتى الآن قد مَكَّن الناخبين من التعبير بحرية عن إرادتهم، ونتيجة هذه الانتخابات سوف تشكل الطريق لتونس على مدى السنوات الخمس المقبلة. سيقوم الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب بتسمية رئيس الوزراء والذي سيكون لديه مسؤوليات واسعة النطاق متعلقة بالشؤون المحلية. ستعقد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر، وستكون الخطوة التالية للقادة التونسيين هي إظهار امكانية الحكم الديمقراطي من أجل تحقيق مستقبل أفضل لمواطني البلد. هذه السلسلة من الانتخابات بامكانها أن تضع الأساس للبلد لمواجهة هذا التحدي.

ومن السمات المميزة للاطار الانتخابي هي انتباهه إلى الشمولية والمشاركة. إن اقراره لم يُمكِّن وجود هيئة مستقلة للانتخابات فحسب، بل أيضاً ساهم في تفعيل المساهمة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمرشحين والاعلام ومنظّمي الانتخابات. حيث سعى الإطار إلى تشريك المرأة والشباب والمقيمين في الخارج وشكّل نظاماً برلمانياً قد وفر مساحةً لتمثيل الأحزاب السياسية والمستقلين.

لم يخلو يوم الانتخابات من المشاكل، حيث كان لدى مسؤولي مراكز الاقتراع تأويلات مختلفة للاجراءات، وخاصة فيما يتعلق بمسألة تقديم المساعدة للناخبين ذوي الاعاقة وكيفية التعامل مع هواتف وهويات الناخبين. كانت هناك بعض مراكز الاقتراع التي لم يستطيع الأشخاص ذوي الاعاقة الوصول إليها، والذي أدى أحياناً إلى منع هؤلاء المواطنين من التصويت. وفي بعض المناطق القريبة من الحدود مع الجزائر، كانت هناك مخاوف متعلقة بالجهود التي تقودها الجهات الأمنية لاتخاذ اجراءات خاصة مما أدى إلى تأخير فتح بعض مراكز الاقتراع. وقد كانت هناك تقارير أفادت بأن بعض الأحزاب قد حاولت أن تؤثر بطريقة غير مناسبة بالناخبين وحدثت بعض المناوشات خارج مراكز الاقتراع. ولكن وجدت البعثة أن هذه المشاكل معزولة ولا تؤشر إلى أية توجهات على الصعيد الوطني.

ومن خلال أخذ العبر من هذه التجربة والسلطات الانتخابية والمتنافسين السياسيين ومجموعات المجتمع المدني، بالامكان النظر في اتخاذ تدابير لمواصلة بناء ثقة الجمهور في انتخابات 23 نوفمبر، حيث تشمل هذه: اتصالات متسقة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تنظيم مناظرات للمرشحين، وحملة شاملة لتثقيف الناخبين.

II-- المعلومات العامة:

ضمت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ملاحظين من 22 دولة وقادها كل من الوزير الأول السابق لمقاطعة نوفا سكوتيا الكندية، السيد دارال ديكستير، وعضوة البرلمان البلجيكي، السيدة زكية الخطّابي، ورئيس المعهد الديمقراطي الوطني، السيد كنيث ولاك. وترد قائمة كاملة بأسماء الملاحظين في آخر هذا البيان. تتمثّل أهداف البعثة في ملاحظة حيادية لكل جوانب العملية الانتخابية – بما في ذلك الحملة الانتخابية والإقتراع وعد وفرز الأصوات يوم الانتخابات وفترة ما بعد الانتخابات، مما يبرز إهتمام المجتمع الدولي في تعزيز العملية السياسية الديمقراطية في تونس.

وزارت البعثة تونس في الفترة ما بين 22 – 28 أكتوبر، بعد زيارة سابقة لتقييم فترة ما قبل الانتخابات والتي أجراها المعهد الديمقراطي الوطني بالتعاون مع المعهد الجمهوري الدولي في أوائل شهر سبتمبر. ويأخذ الوفد بعين الإعتبار التحليل الذي أجراه ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني على المدى الطويل السبعة، والذين إنتشروا في أنحاء تونس منذ جوان الماضي وقد قاموا بمتابعة فترة الإستعداد للانتخابات التشريعية في جميع أنحاء البلاد. وقد عقد الملاحظون أكثر من 850 إجتماع مع ممثلين عن الأحزاب السياسية والاعلام والمجتمع المدني والسلطات الانتخابية في جميع الدوائر الانتخابية السبعة والعشرين بتونس. حيث قام المعهد الديمقراطي الوطني بأنشطته طبقاً لما ينص عليه القانون في تونس وما ينص عليه إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات والذي صادقت عليه 47 منظمة دولية حكومية وغير حكومية حول العالم. بالاضافة إلى أنّ المعهد الديمقراطي الوطني تعاون مع بعثات الملاحظة الدولية الأخرى ومجموعات الملاحظة التونسية المدنية وغير الحزبية، تحديداً مع الشريك المحلي للمعهد شبكة مراقبون والذين قاموا بتدريب ونشر أكثر من 4000 ملاحظ.

تُعبَر البعثة عن تقديرها للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية (DFATD)، الذين قاموا بتمويل عمل هذه البعثة، وبالاضافة إلى مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية (MEPI)، لدعمهم لبرامج المساعدة الديمقراطية للمعهد في تونس. وبالإضافة الى بعثته الدولية ساعد المعهد الديمقراطي الوطني في عملية التحول الديمقراطي والعملية الانتخابية في تونس من خلال دعم جهود ملاحظة الانتخابات لعدد من المؤسسات المحلية ومن خلال الجهود المبذولة للتطوير على المدى الطويل في سبيل تقوية الأحزاب السياسية.

III - السياق الانتخابي:

تُمثِّل الانتخابات التشريعية في تونس نقطة مهمة في عملية الانتقال السياسي في البلاد. خلال السنوات الثلاث الماضية، حقّقت تونس تقدماً ملحوظاً نحو إنشاء المؤسسات والممارسات الديمقراطية، بدئاً بإدارة ناجحة لأول انتخابات ديمقراطية في البلاد في أكتوبر 2011 وحتى إقرار دستور جديد في شهر جانفي الماضي بعد مرور أكثر من سنتين من التداول والتسويات. وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات الكبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالوضع الإقتصادي والأمني المتدهور وتزايد الاستقطاب السياسي، فلقد أظهر قادة تونس إلتزامهم بالمفاوضات والتسويات والتوافقات. ومن خلال عملية للحوار الوطني بوساطة منظمات بارزة من المجتمع المدني، توصلت الأحزاب السياسية إلى إتفاق على خارطة طريق لإنهاء هذه الفترة الانتقالية من خلال إقرار دستور تقدمي وإنتخاب مجلس نواب ورئيس جمهورية جديدين.

سيكون لنتائج الانتخابات التشريعية آثار بعيدة المدى على توجه تونس في السنوات الخمس وأكثر المقبلة. يؤكد الفصل 89 من الدستور أن الحزب السياسي أو التحالف الذي سيفوز بأكبر عدد من المقاعد في المجلس التشريعي سوف يكون له الحق في تشكيل الحكومة. ويمنح الدستور رئيس الوزراء وحكومته أو حكومتها السلطة لتحديد جدول الأعمال المتعلق بمجموعة من القضايا الداخلية. ومن خلال العمل مع مجلس النواب والتجار والعمال، سيقود رأس الحكومة الجهود

لاعادة تنشيط الاقتصاد التونسي، والذي هو مصدر قلق رئيسي لدى معظم المواطنين التونسيين ويتداخل مع نجاح عملية الانتقال السياسي. حيث يجب على السلطة التشريعية المنتخبة مؤخراً أن تنشئ مجموعة من القوانين وفقاً للدستور الجديد. إن روح التعاون بين القوى السياسية التي أدت إلى اقرار الدستور يجب أن تنتقل نحو النهج للحكم خلال هذه الفترة الحرجة.

تحولت تونس من دولة لديها حكم الحزب الواحد فعلياً إلى دولة فيها أكثر من 90 حزب سياسي مرخّص له، ومجموعة من المستقلّين، يتنافسون لتمثيل ناخبيهم في مجلس تشريعي منتخب. لقد قدّمت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 2011 للسياسيين فرصة أولى للتنافس على الحصول على دعم المواطنين بناءاً على رؤيتهم لتونس الجديدة، ومنذ الانتخابات، برز مشهد حزبي سياسي ديناميكي – وأحياناً خلافي. وقد قادت البلاد حكومة ائتلافية ترأسها حزب حركة النهضة خلال الفترة الانتقالية تحت رقابة وثيقة من أحزاب المعارضة. وقد أدى اغتيال شخصيتين بارزتين من المعارضة في عام 2013 إلى عملية التفاوض التي أدت إلى تنازل الحكومة التي قادها الائتلاف عن السلطة لتصبح هناك حكومة مؤقتة في جانفي 2014.

على الرغم من أن المشهد السياسي قد أصبح أقل تقلباً مما كان عليه في 2013، تجري الانتخابات التشريعية في مناخ تميّز بانخفاض الثقة بين المتنافسين السياسيين. إن هذه الانتخابات كانت ذات طابع تنافسي عالي وليس بامكان أحد أن يتنبأ بثقة أي حزب سوف يفوز بأغلبية الأصوات – وهذا لا يعتبر صفة شائعة في الانتخابات في البلاد التي تمر بفترات انتقالية. ويعتبر إنشاء هيئة دائمة مستقلة للانتخابات خطوةً ايجابية وضرورية من أجل بناء الثقة في العملية الانتخابية، ومع ذلك، استمر بعض المتنافسين السياسيين بالتشكيك في قدرة وحيادية الهيئة، تحديداً فروعها المحلية ومسؤولي مراكز الاقتراع.

إن ثورة عام 2011 التي أدت إلى الإطاحة بالنظام الاستبدادي في تونس ترجع إلى مواطنين كانت لديهم تطلعات مشتركة من أجل التطوير السياسي والاقتصادي في بلدهم. وقد واجه القادة الجدد في تونس العديد من التحديات في معالجة المطالب الأساسية للمواطنين المتعلقة بالمساءلة والفرص الاقتصادية وتحسين الوضع الأمني. هنالك العديد من التونسيين الذين يودون تصديق فكرة أن تجديد القيادة السياسية من خلال الانتخابات يمكن أن يؤدي إلى تغييرات ايجابية في حياتهم اليومية. وتشكّل الانتخابات التشريعية فرصة لمنح القادة الجدد في تونس التفويض لاتخاذ القرارات الجريئة والصعبة أحياناً، والتي من شأنها أن تكون ضرورية من أجل تلبية آمال وتطلعات الناس.

IV- الملاحظات:

فترة ما قبل الانتخابات والحملة الانتخابية:

الاطار الانتخابي. ناقش المجلس الوطني ولكن في النهاية لم يقر عدداً من التعديلات المحتملة للنظام الانتخابي لسنة 2011، حيث أبقى على نظام التمثيل النسبي مع اجراء انتخابات في 33 دائرة انتخابية، منها 6 تمثل المواطنين المقيمين في الخارج. إن قانون الانتخاب لسنة 2014 يشجع المزيد من الشمولية من خلال أحكام لتمثيل المرأة والشباب في قوائم المرشحين، بالاضافة إلى المواطنين الذين يعيشون في الخارج وذلك لمشاركتهم في التصويت من الخارج وأيضاُ مسؤولي النظام السابق بامكانهم أن يترشحوا. إن عدم وجود نسبة الحسم لقوائم المرشحين بالفوز في المقاعد يؤثر على السلطة التشريعية ويفتّتها – كما حصل في 2011 – ولكن هذا يشجع على الشمولية من خلال العودة بالفائدة على الأحزاب الصغيرة، ومنها البعض الذي يخوض الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية، والقوائم المستقلة. عدم الوضوح في بعض أجزاء القانون قد أدّى إلى تفسيرات متابينة من قبل السلطات الانتخابية والمتنافسين السياسيين والمجتمع المدني على حد سواء. تحديداً، إن القانون لا يحظر صراحة وجود أنشطة للحملات في الفترة ما قبل الحملة الانتخابية ولا يرسم بوضوح أي نشاطات للحملات مرخص لها.

ادارة الانتخابات. لقد واجهت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، المتعارف عليها باسمها المختصر بالفرنسية (ISIE) المهمة الضخمة لتأسيس هيكلها الدائم وتنظيم ما يصل إلى 3 انتخابات في إطار زمني محدود. على الرغم من وجود اتهامات حول التحيز السياسي داخل هيئة إدارة الانتخابات، لم تلاحظ البعثة هكذا تحيز. لقد أظهرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلتزاماً بتنظيم الانتخابات بنزاهة وشفافية. المخاوف حول أوجه القصور في هذه الهيئة - من حيث قدرة الهياكل الانتخابية والاتصالات، التي أثارها المتنافسين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء - تستدعي اهتماماً فورياً في الجولات المقبلة من الانتخابات. تحديداً، إن التواصل غير الكافي مع السلطات الانتخابية الاقليمية قد أدى إلى اتخاذ قرارات متعارضة في الدوائر الانتخابية المختلفة وقد أدى ذلك إلى الارتباك بين المتنافسين السياسيين بشأن التعليمات مثل تسجيل المرشحين وتمويل الحملات. إن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قد تستفيد من تحسين وصول الجمهور إلى عملها، وعلى المدى الطويل، بامكانها أن تستخدم مكانتها باعتبارها مؤسسة دائمة ومستقلة من أجل تحسين ترتيبها الداخلي.

تسجيل الناخبين. لقد تم تسجيل التونسيين الذين قاموا بالتسجيل للانتخابات في 2011 (4.1 مليون شخص تونسي) تلقائياً لانتخابات 2014. كانت عملية التسجيل للأشخاص التي تمت في جوان وجويلية، على الرغم من وجود بعض أوجه القصور الإدارية الطفيفة، عموماً عملية شفافة ونزيهة. وقد نجحت العملية في توفير الفرص الكافية للتونسيين للتسجيل، بالاضافة إلى وجود فترة تسجيل ثانية في شهر أوت، وكذلك وجود آليات مختلفة للتسجيل إما شخصياً أو عبر الانترنت أو الرسائل النصية القصيرة SMS. وقد كان هناك ما يقارب المليون مواطن تونسي من الذين سجلوا كناخبين في 2014، مما أدى إلى رفع عدد الناخبين المسجلين إلى 5.3 مليون، وهو تقريباً ثلثين الناخبين المؤهلين. لم يكن لدى المتنافسين

السياسيين اعتراضات كبيرة بالنسلة لدقة سجل الناخبين، بل تم التركيز على المعدل المنخفض نسبياً لمشاركة المواطنين، وفي بعض الحالات، انتقاد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بسبب عدم اتخاذ الهيئة لجهود كافية لتوعية المواطن. إن عدم وجود عملية للتسجيل في نفس اليوم، عكس 2011، قد رفعت أهمية اعلام المواطنين بضرورة التسجيل بنشاط خلال الفترات الزمنية المحددة. في حين قدمت قوائم الناخبين الأولية المتاحة للتشاور على مستوى المناطق في مكاتب الهيئة الفرعية للانتخابات المعروفة باسم IRIE، حيث كان هناك عدد قليل من الطعون المقدمة من قبل الناخبين، وفشلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في نشر القائمة النهائية. على الرغم من أن الناخبين بامكانهم تأكيد التسجيل عبر الانترنت، إن عدم وجود قائمة يمنع المسؤولين المنتخبين والمتنافسين السياسيين والمواطنين من أن يكون لديهم أداة هامة لضمان حق منح التصويت السليم والإدارة الفعالة.

تسجيل المرشحين. قامت الأحزاب السياسية والائتلافات ومجموعات من المستقلين بتسجيل قوائم مرشحيها مع الهيئات الفرعية للانتخابات في الفترة ما بين 22 و 29 أوت. إن حجم القوائم التي تم تقديمها – 1508 في المجمل موزعة على 33 دائرة انتخابية – يعكس حيوية وتنوع المشهد السياسي. وقد تم رفض ما يقارب 13% من القوائم التي سَجلَّت وذلك بسبب عجزها عن الالتزام بالمعايير اللازمة. مما يوحي بأن المتنافسين السياسيين كان بامكانهم أن يستفيدوا من توضيح أكثر حول متطلبات التشريح. والتباينات في كيفية تفسير الهيئات الفرعية للانتخابات – تحديداً قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن المواطنين الذين قد سجلوا كناخبين خلال الفترة الثانية لتسجيل الناخبين غير مؤهلين للترشح – قد أدت إلى المراجعة غير العادلة للقوائم في الدوائر الانتخابية. ومع ذلك، بالنسبة لمعظم المتنافسين السياسيين، إن عملية الاستئناف لقوائم المرشحين المرفوضة قد تمت بطريقة حيادية وشاملة.

ينص الفصل 46 من الدستور التونسي أنه على الدولة أن تسعى "إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة". إن إستمرار الحاجة إلى تناوب الأسماء حسب الجنس ضمن قوائم المشرحين قد أدت إلى أن تمثل المرأة 47% من مجموع المرشحين. وكثيراً ما عانى المتنافسون السياسيون لجلب المرشحات، خصوصاً في الدوائر الانتخابية المُحافظة والريفية. على الرغم من التعهدات بالتكافؤ، إن هذا الهدف لن يتم تحقيقه لأن النساء تقود فقط 12% من قوائم المرشحين على الصعيد الوطني. بالاضافة إلى شرط النوع الاجتماعي، يتضمن قانون الانتخابات لسنة 2014 حُكماً يُلزم الأحزاب أن يكون لديها مرشح أصغر من 35 سنة في كل دائرة انتخابية فيها 4 مقاعد أو أكثر. وهذا يُمثِّل خطوة ايجابية ورمزية نحو ايجاد المزيد من الطرق لإشراك الشباب.

الحملة الانتخابية. استمرت الفترة الرسمية للحملات الانتخابية من 4 إلى 24 أكتوبر، بالاضافة إلى يوم واحد للصمت قبل بدء التصويت. كما كان في 2011، يسعى الإطار القانوني الحالي لإيجاد فرص متساوية لقوائم المرشحين من أجل التنافس، وقد عبرت قوائم المرشحين عن احباطها من التعليمات التي تقيد أنشطة الحملات المسموحة، بالاضافة إلى وضع القيود من أجل الحد من نشر المواد المتعلقة بالحملة في مواقع معينة والزام القوائم باخطار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبل يومين من هذه النشاطات. بالاضافة إلى مدة رسمية قصيرة نسبياً محددة للحملات الانتخابية، قالت الأحزاب أن هذه التعليمات تُقيَد قابلية المتنافسين السياسيين ليقودوا حملات واضحة وتؤدي إلى الحد من فرص الناخبين في معرفة

خياراتهم. لم يحدد قانون الانتخابات بوضوح الفرق بين الأنشطة المسموحة والمحظورة، والذي أدى إلى ايجاد تفسيرات متعددة من قبل المتنافسين السياسيين والسلطات الانتخابية في الدوائر الانتخابية. وقد استُخدمت الحملات التشريعية لبعض الأطراف كنقطة انطلاق للمرشحين في الانتخابات الرئاسية المبرمجة بشهر نوفمبر ممّا تسبّب في إرباك الناخبين.

وقد وقّعت معظم الأحزاب السياسية الرائدة على مدونات سلوك للالتزام بالقانون ونبذ العنف. ولكن كانت هنالك مزاعم متعلقة بسوء السلوك خلال الحملة الانتخابية وصدرت من قبل وضد المتنافسين من كافة الاتجاهات السياسية. حيث تضمنت المخالفات الأكثر شيوعاً ما يلي: تخريب ملصقات الحملة الانتخابية، تعليق اللافتات (البوسترات) السياسية ونشر الدعاية الأخرى في أماكن غير مرخصة لذلك، عقد النشاطات المتعلقة بالحملات من دون الالتزام بالإخطار اللازم لذلك. وقد تمّ تبليغ الملاحظين على المدى الطويل عن عدة حالات من العنف السياسي والترهيب وتم تغطيتها من قبل الاعلام. كخطوة ايجابية، تمّ تدريب ملاحظي الحملات ونشرهم من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ولكنهم عانوا من فهم التفاصيل الدقيقة في القانون ومن ضمان التغطية الكافية. إن رغبة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والنظام القضائي لاتخاذ اجراءات مناسبة رداً على استنتاجات ملاحظي الحملات سوف يكون عاملاً مهماً من أجل ردع سوء السلوك المستقبلي.

التمويل السياسي. لقد أعطت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمجتمع المدني الأولوية لاتخاذ التدابير لتشديد تنظيم تمويل الحملات الانتخابية في ضوء انتخابات 2011 التي لم يتم التحقيق بشكل واف أو التقاضي حول الانتهاكات. لقد أنشأ قانون الانتخابات لسنة 2014 عقوبات أشد وأكثر وضوحاً على انتهاكات تمويل الحملات الانتخابية، بالاضافة إلى تحديد الشروط لقوائم المرشحين للاستفادة من تمويل الحملات الانتخابية العامة، وفرض القيود على الانفاق العام والخاص، ولكن هذا لا يقدم المتطلبات للحملات لاشهار مصدر الأموال. وخلال فترة الحملة، سمعت البعثة بعض الاتهامات والتخمينات حول مخالفات تمويل الحملات الانتخابية الضخمة، ولكن لم ترى البعثة أية أدلة مباشرة لشراء الأصوات. وقد إشتكى المنافسون السياسيون عموماً أن منافسيهم قد تعدوا حدود الانفاق على الحملة الانتخابية. إن نجاح إطار أكثر صرامة لتمويل الحملات سوف يعتمد على قدرة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وديوان المحاسبة لتوثيق المخالفات والفصل فيها خلال فترة ما بعد الانتخابات من خلال تدقيق مناسب لسجلات الانفاق التابعة لقوائم المرشحين.

تثقيف الناخبين. أجرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تثقيفاً محدوداً للناخبين من خلال التلفزيون والمواقع على شبكة الانترنت واللوحات الاعلانية وعبر توزيع النشرات والمواد الترويجية الأخرى. وقد قامت بعض منظمات المجتمع المدني بقيادة مبادرات محلية. نظراً لوجود تجربة واحدة سابقة فقط في المشاركة في انتخابات تنافسية، كان بامكان الناخبين التونسيين أن يستفيدوا من وجود مبادرات أكثر لتثقيف وتوعية الناخبين. جنباً إلى جنب مع القيود على الحملات من قبل المتنافسين السياسيين، إن عدم وجود مبادرة أوسع لتثقيف الناخبين قد حرم التونسيين من الوصول إلى المعلومات، وخاصة في المناطق الريفية. ويمثل قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المتمثل بتجميد حملتها الرسمية لتثقيف الناخبين بين انتهاء تسجيل الناخبين في 26 أوت وافتتاح فترة الحملة الانتخابية في 4 أكتوبر فرصةً ضائعةً. بالاضافة إلى

ذلك، لقد كان هناك نقصٌ في الشراكات ما بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني حول حملات تثقيف الناخبين، والذي كان بامكانه أن يُضَخِّم نطاق هذه الجهود.

الاعلام. أثناء المرحلة الانتقالية في تونس، أصبحت وسائل الاعلام أكثر تنوعاً وتعددية، حيث توفر للمواطنين امكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الأصوات ومصادر المعلومات. في 2013، أنشأ المجلس الوطني الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (HAICA) كهيئة تنظيمية مستقلة مهمتها تشمل مراقبة وسائل الاعلام أثناء الانتخابات وفرض القانون الانتخابي الذي يحظر الدعاية السياسية طوال الفترة الانتخابية. يجب على وسائل الاعلام أن تقدم تغطية متوازنة، وأصدرت هذه الهيئة تقريراً خلال فترة الحملة والذي أظهر أن أكبر الأحزاب السياسية الوطنية كانت تتلقى وقتاً غير متوازن للبث. على الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية الصغيرة والقوائم المستقلة انتقدت وسائل الاعلام بسبب تركيزها على اللاعبين السياسيين الكبار، عبرت الأحزاب السياسية الرئيسية عن رضاها عن مدى عدالة التغطية الاعلامية، خصوصاً مقارنة مع الانتخابات في 2011. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، قامت الهيئة بتعليق عدد من وسائل الاعلام بسبب بثها لما اعتبرته خطابات كراهية وقامت أيضاً بمعاقبة بعض القنوات التلفزيونية بسبب بثها للبرامج التي أظهرت الدعاية السياسية.

يوم الانتخابات:

تُقدِّم البعثة تعازيها الحارة لعائلة وزملاء وأصدقاء العضو في شبكة مراقبون الذي توفي بحادث مرور في صباح يوم الانتخابات وهو في طريقه إلى مركز إقتراع.

البيئة العامة. في معظم مراكز الاقتراع التي لاحظها المعهد الديمقراطي الوطني، كانت البيئة هادئة ومنظمة. لاحظ الوفد بعض التناقضات في كيفية تفسير الاجراءات، ولكن لم يرَ الملاحظون أن هذه المسائل قد أثرت على مصداقية أو شفافية الانتخابات. لقد كان هناك عدد محدود من التقارير حول المشادات بين المتنافسين السياسيين والمواطنين خلال التصويت، وكانت هذه وقائع منعزلة ولم تُشكِّل توجهاً عاماً.

المشاركة. في الصباح، اصطفت طوابير طويلة في العديد من الدوائر الانتخابية. يُمثِّل قرار هيئة إدارة الانتخابات لزيادة عدد مراكز الاقتراع من 8692 إلى 10972 خطوة إيجابية من أجل الحد من الاكتظاظ الذي حدث في 2011. إن التقديرات الأولية لنسبة إقبال الناخبين حسب معطيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمراقبين المدنيين تراوحت ما بين 62 – 70% في الدوائر الانتخابية السبعة والعشرون في تونس. وقد وجدت العديد من فرق الملاحظة أن تمثيل الناخبين الشباب كان قليلاً في مراكز الاقتراع التي زاروها.

اجراءات التصويت. فتحت معظم مراكز الاقتراع التي زارتها البعثة في الوقت المحدد وسارت عملية التصويت بسلاسة في معظم الحالات. وقد كان موظفو مراكز الاقتراع مهنيين وأظهروا إرادة حقيقية لتنفيذ الاجراءات بشكل صحيح. في

الدوائر الانتخابية المختلفة، طبّق موظفو مراكز الاقتراع القواعد والاجراءات بطريقة مختلفة ولكن قدَّر ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أن التفسيرات المختلفة لم تؤثر على النتائج أو على سلامة ونزاهة التصويت. وقد لاحظت أو سمعت البعثة عن حالات معزولة من المخالفات وسوء السلوك والمشاكل الإدارية والتأخير.

لقد كان التحدي الأكثر شيوعاً الذي واجهه العاملون في مراكز الاقتراع، حسبما أفاد الملاحظون، هو التعامل مع الناخبين الأميين وكبار السن الذين هم غير مؤهلين لتلقي مساعدة خارجية، وفي بعض الحالات سألوا مسؤولي مكاتب الاقتراع لمن ينبغي أن يصوتوا. وقد أشار أعضاء البعثة أن مسؤولي مكاتب الاقتراع كانوا حريصين جداً عند التعامل مع هذه الحالات، وذلك من أجل تجنب الظهور في موقع التأثير على الناخبين، من خلال الالتزام الصارم بالتعليمات. وقد رأى الملاحظون حالات حيث اعتقد المواطنون خطأً بأنهم سيستطيعون أن يصوتوا لأنهم كانوا قد سجلوا في نفس يوم الانتخابات في 2011. بشكل عام، أشار أغلب ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني إلى أن الناخبين الذين لم يجدوا أسماءهم في قوائم الناخبين كان بامكانهم أن يتأكدوا من مسؤولي مكتب الاقتراع أنهم في المكان الخطأ وقد تم توجيههم للمكان الصحيح.

بدأ التصويت في الخارج قبل يومين من افتتاح صناديق الاقتراع في تونس وقد قامت مجموعات الملاحظة المدنية بإثارة قضايا متعلقة بمدى دقة سجل الناخبين.

نشاطات الحملات. سمع الملاحظون في عدد من الدوائر الانتخابية ادعاءات من الناخبين وممثلي الأحزاب والمجتمع المدني متعلقة بأنشطة الحملات الانتخابية وشراء الأصوات، ولكن لم يصل للبعثة أي دليل لاثبات هذه التقارير. وقد لاحظت البعثة حالات محدودة من أنشطة الحملات خلال يوم الصمت قبل الانتخابات.

اجراءات العد. وصف الملاحظون عملية العد بالمهنية والشفافية. لقد كان هناك تركيزاً على الدقة مما أدى إلى عمليات عد طويلة في بعض الحالات. وأفاد بعض الملاحظين أيضاً أن مسؤولي مركز الاقتراع لم يكن لديهم الفهم الكافي لاجراءات العد والفرز. عند مناقشة ما اذا كانت أوراق الاقتراع تعتبر باطلة، كان أعضاء مركز الاقتراع غالباً ما يحاولون العمل معاً من أجل الوصول إلى اجماع.

الملاحظة. كان هناك جهد قوي لملاحظة الانتخابات، ورحبت السلطات بالبعثات الدولية والملاحظين الوطنيين. وقد كان الملاحظون المدنيون وغير الحزبيين ممثلين بقوة في مراكز الاقتراع التي لاحظها المعهد الديمقراطي الوطني، وقد تواجد ممثلو المرشحين في الغالبية الساحقة من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، وتحديدا كان للنهضة ونداء تونس تمثيل جيد في مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلاد. وقد واجه كل من الملاحظين المدنيين وممثلي المرشحين صعوبة في تلقي بطاقات الاعتماد من الهيئة العليا المستقلة لادارة الانتخابات في الوقت المناسب، مما أنتج حالة من الاحباط عشية يوم الانتخابات. وتم تناول هذه القضايا إلى حد كبير قبل افتتاح مراكز الاقتراع، حيث قامت السلطات الانتخابية المحلية في بعض المناطق باصدار رسائل بدلاً من البطاقات من أجل تسهيل وصول الملاحظين.

سهولة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. سجل الملاحظون العديد من الحالات حيث لم تكن مراكز الاقتراع سهلة الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الاعاقة، وذلك بسبب موقعها في المباني القديمة. وقد تم العمل على تجهيز أماكن محدودة مثل تحديد مركزي اقتراع في كل دائرة انتخابية للناخبين ذوي الاعاقة. في بعض الحالات، لم يتمكن الناخبون ذوو الاعاقة من دخول مركز الاقتراع ولم يصوتوا في نهاية المطاف.

الشؤون الأمنية. تم تأمين الانتخابات من خلال نشر 80000 من أفراد قوات الأمن، كجزء من خطة وضعتها لجنة تنسيق مشتركة بين الحكومة والهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وقد ساهمت قوات الأمن في ايجاد بيئة سلمية ولم تؤثر المخاوف الأمنية في اجراءات يوم الانتخابات. لم يسجل الملاحظون أية تدخلات غير لائقة في عملية التصويت سواءاً من قبل الشرطة أو الجيش. نظراً لوجود تدابير أمنية مشددة في القصرين، وهي دائرة انتخابية على الحدود مع الجزائر، تلقت بعض مراكز الاقتراع المواد الانتخابية اللازمة في صباح يوم الانتخابات، مما أدى إلى التأخير في الافتتاح. أحد مراكز الاقتراع التي زارها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني لم يفتح حتى الساعة 11 صباحاً وذلك بسبب مواد مفقودة، مما أدى إلى حالة احباط كبيرة بين الناخبين، وبعضهم غادر دون أن يصوت.

V- التوصيات:

انطلاقاً من روح التعاون الدولي، واستناداً إلى هذه الملاحظات المتعلقة بالفترة التي تسبق يوم الانتخابات بالاضافة إلى ملاحظات يوم الانتخابات، تقدم بعثة المعهد الديمقراطي الوطني بكل احترام التوصيات التالية:

قبل الانتخابات الرئاسية في *23* نوفمبر:

- يجب أن تتبع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نموذجاً أكثر صرامة للتواصل وبشكل دائم مع الهيئات الفرعية للانتخابات والمتنافسين السياسيين والمجتمع المدني والجمهور، وسوف تستفيد كل هذه الفئات من وجود معلومات أكثر اتساقاً ووضوحاً حول العملية الانتخابية. بامكان الهيئة أن تدرس نشر محاضر اجتماعاتها وعقد المؤتمرات الصحفية في وقت سابق في فترة الانتخابات وتقاسم المعلومات بشكل أكثر انتظاماً مع الهيئات الفرعية. من شأن هذه الاجراءات أن تساعد على الحد من الارتباك والتقليل من التأويلات المختلفة للأنظمة الانتخابية.
- إن المناظرات ما بين مرشحي السلطة التشريعية التي بُثَّت على الاذاعة خلال فترة الحملة الانتخابية كانت ملمحاً ايجابياً في الفترة التي سبقت الحملات الانتخابية وثمنت قيمة المناظرات بين المرشحين بالنسبة للانتخابات المستقبلية. إن الجهات الفاعلة المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة – بما في ذلك المرشحين والأحزاب السياسية والاعلام والمجتمع المدني – يجب أن تنظر في تنظيم المناظرات بين المرشحين، لا سيما في حالة حدوث جولة ثانية للتصويت. وسوف تسهم المناقشات بشكل كبير في التربية المدنية، وفي نفس الوقت سوف تشجع الخطاب السياسي المدني.

- يجب على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تنظم حملات لتثقيف الناخبين باستمرار طوال المدة المتبقية من الفترة الانتخابية من أجل توسيع فهم الناخبين لاجراءات يوم الانتخابات. يجب على هيئة الانتخابات أن تعيد النظر في الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل توسيع تأثير هذه المبادرات.

بالنسبة للانتخابات المستقبلية:

- لقد أظهر قرار المجلس الوطني التأسيسي بعدم اعتماد عتبة لتمثيل قائمة المرشحين في المجلس التشريعي التزاماً نحو شمولية أكبر. ومع هذا كان بامكان ذلك أن يؤدي إلى انتاج مجلس نواب منقسم والذي يفضل بشكل غير متناسب الأحزاب الصغيرة والقوائم المستقلة. عند مراجعة الإطار للانتخابات المستقبلية، بامكان المشرعين أن ينظروا في اعتماد عتبة للحد الأدنى للتمثيل والتي من شأنها أن تساعد في ايجاد التوازن بين الهيكل الممثل وقدرة السلطة التشريعية على العمل بفعالية.
- كما ذُكر، قام ما يقارب ثلثي الناخبين المؤهلين بالتسجيل للانتخابات. بعد انتهاء عملية الانتخابات الرئاسية، يجب على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تجري مراجعة معتمدة لسجلات الناخبين وأن يتم النظر في زيادة مدة التسجيل. وقد ترغب السلطات الانتخابية في استكشاف قيمة لنظام تسجيل لا إرادي، استناداً إلى قاعدة بيانات محدثة للهوية الوطنية. إذا تم استخدام نظام تسجيل فعال مرة أخرى، بامكان المواطنين أن يستفيدوا من مبادرات توعية شاملة خلال فترة التسجيل نفسها، والذي يؤكد أنه بامكان المواطنين المسجلين فقط أن ينتخبوا. وقد ينظر صناع القرار إلى توسيع حق التصويت لأفراد قوات الأمن لتعميم حق الاقتراع. ويجب أن يتم توفير قوائم الناخبين النهائية للأحزاب السياسية والمجتمع المدني.
- يجب على المشرعين والسلطات الانتخابية أن ينظروا في تدابير لتخفيف القيود على أنواع الأنشطة المسموحة أثناء الحملات، وخصوصاً الدعاية التي تستخدمها قوائم المرشحين، وذلك من أجل تعزيز فرص أكبر للمواطنين من أجل التعرف على المتنافسين السياسيين وبرامجهم. هنالك متسع لأن تكون هذه الأنظمة مريحة دون أن تسفر عن نظام غير عادل أو يحركه المال. بالامكان أيضاً توضيح الفصول غير الواضحة في قانون الانتخابات المتعلقة بالحملات من أجل سد الثغرات.
- لقد كانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تحت ضغط كبير لاجراء انتخابات 2014 بحلول نهاية العام. يجب على المشرعين أن ينظروا إلى توقيت وتسلسل الانتخابات المستقبلية لتفادي تعب الناخبين المحتمل والتقليل من الإجهاد غير المبرر على هيئة الانتخابات، والذي بامكانه أن يؤثر على جودة العملية الانتخابية وثقة المشاركين. بالامكان عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية المستقبلية بالتزامن أو مع وجود المساحة الكافية للسماح لعملية ذات وتيرة معقولة أكثر.
- إن نظام الدوائر الانتخابية في الخارج، على الرغم من أنه مثير للاعجاب بسبب ضمه للتونسيين المقيمين في الخارج كناخبين في جولتين من الانتخابات، يستوجب النظر فيه. وقد أنشأت العملية عبئاً لوجستياً ومالياً اضافياً على هيئة الانتخابات. وعلى سبيل المثال بامكان صناع القرار إزالة الدوائر الموجودة في الخارج لصالح نظام الاقتراع الغيابي.

VI- وفد بعثة الملاحظة الدولية:

يجب أن تأخذ أي عملية تقييم دقيقة وشاملة في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة بالعملية الانتخابية حيث أنه لا يمكن تقييم أي عملية انتخابية بمعزل عن المحيط الذي تجري فيه. ومن ضمن العوامل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار هناك: الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك القوانين الانتخابية وما شابهها، وقدرة المواطن على البحث عن معلومات كافية ودقيقة والحصول عليها لتساعده على اتخاذ خياراته السياسية، وقدرة المتنافسين السياسيين على تنظيم صفوفهم والوصول إلى المواطن بهدف كسب دعمه، وتصرفات وسائل الإعلام أثناء قيامها بعملية تغطية كافة الأحزاب والمرشحين والأحداث، وحرية المواطنين والمتنافسين السياسيين في المشاركة في العملية السياسية والانتخابية بدون خوف من التهديد أو من التعرض إلى التعنيف أو الإهانة بسبب خياراتهم السياسية، وعملية تسجيل الناخبين ونزاهة السجل النهائي للناخبين، والحق في الترشح للانتخابات، والقيام بعملية التصويت وفرز الأصوات واحتسابها وتسليم النتائج والإعلان عنها، والتعامل مع الشكاوي المتعلقة بعملية الانتخاب، وتنصيب المرشحين الفائزين في مقاعدهم. كما تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك من عملية انتخابية مثالية وكل العمليات السياسية والانتخابية عرضة للصعوبات. في نهاية المطاف، في الانتخابات الديمقراطية يكون الناخبين قادرين على التعبير بحرية عن إرادتهم وتعكس النتائج النهائية كيف أدلى الناخبون بأصواتهم.

لقيت البعثة الدولية لملاحظي الانتخابات الدوليين قبولا واسعا لدى البلدان في كافة أنحاء العالم بحيث أصبحت تلعب اليوم دورا هاما في إعلام المواطنين وكذلك المجتمع الدولي بطبيعة العملية الانتخابية لكل بلد. وإذا تمت عملية الملاحظة الدولية للانتخابات في ظروف ملائمة وطبقا لما تقتضيه القوانين والتشريعات الوطنية بهدف تأمين عملية تقييم شفافة ونزيهة، فإن مهمة البعثة الدولية لملاحظة الانتخابات تسعى إلى إعطاء مزيد من الدفع لنزاهة وشفافية العمليات الانتخابية من خلال تشجيع أفضل الممارسات الانتخابية ومنع سوء التصرف، بالإضافة إلى التفطن إلى المشاكل والانتهاكات التي قد تحدث و هو ما يُمَكّن فعلا من تدارك وإصلاح أي خلل من شأنه أن يطرأ.

ترحب كافة البلدان بالبعثات الدولية لملاحظة الانتخابات في أي مرحلة من مراحل التقدم الديمقراطي. وتأتي تجربة المعهد الديمقراطي الوطني خلال الانتخابات التونسية لتبني على تاريخ طويل وتجربة عريقة تواصلت على مدى أكثر من 30 سنة قام فيها أعضاء المعهد بمراقبة أكثر من 200 عملية انتخابية تمت في جميع بلدان العالم ومنها الأردن والمغرب ومصر ولبنان وموريتانيا والجزائر والضفة الغربية وغزة واليمن.

وتود البعثة الإعراب عن إمتنانها وشكرها للقبول والتعاون اللذان وجدتهما لدى الناخبين والمسؤولين عن العملية الانتخابية وقادة الأحزاب السياسية والمسؤولين في الحكومة وممثلين عن الاعلام والمجتمع المدني. ونود التذكير هنا بأنه تم اعتماد المعهد الوطني الديمقراطي رسميا للقيام بمهمة دولية لملاحظة الانتخابات من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وتصدر البعثة إعلانها حول عملية الانتخابات بهدف المساهمة في إعطاء مزيد من الدفع والمساندة للمؤسسات الديمقراطية بالبلاد التونسية.

* * *

بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الانتخابات التشريعية في تونس 2014

Youssef Ajnah, Morocco	يوسف أجناح، المغرب
Mohammed Amer, Egypt	محمد عامر، مصر
Alexis Arieff, United States	أليكسيس أريف، الولايات المتحدة الأمريكية
Ghinwa Basbous, Lebanon	غنوى بصبوص، لبنان
Noureddine Benbrahem, Algeria	نورالدين بن براهم، الجزائر
Francesca Boggeri, Italy	فرانشيسكا بوغيري، ايطاليا
Wim Borremans, Belgium	ويم بورمانس، بلجيكا
Dalia Bseiso, Jordan	داليا بسيسو، الأردن
Jane Campbell, United States	جاين كامبل، الولايات المتحدة الأمريكية
Assem Chaya, Lebanon	عاصم شيا، لبنان
Nicholas Collins, United States	نيكولاس كولينز، الولايات المتحدة الأمريكية
Darrell Dexter, Canada	دارال ديكستير، كندا
Abdramane Diallo, Burkina Faso	عبد الرحمن ديالو، بوركينا فاسو
Vesna Dolinšek, Slovenia	فيسنا دولينشك، سلوفينيا
Éric Duhaime, Canada	ايريك دوهايم، كندا
Jeffrey England, United States	جيفري انجلاند، الولايات المتحدة الأمريكية
Adib Faris, Lebanon	أديب فارس، لبنان
Trevor Fearon, Jamaica	تريفور فيرون، جامايكا
Sarah Feuer, United States	سارا فوير، الولايات المتحدة الأمريكية
Mohammed Habiboullah, Mauritania	محمد حبيب الله، موريتانيا
Faten Al Haddad, Bahrain	فاتن الحداد، البحرين
Tarek Haddad, Lebanon	طارق حداد، لبنان
Fatemeh Haghighatjoo, Iran	فاطمه هاجيغاتجو، ايران
Farahnaz Ispahani, Pakistan	فرهناز اسباهاني، الباكستان
Karima Kassi, Algeria	كريمة قاسي، الجزائر
Mohammad Al Khasawneh, Jordan	محمد الخصاونة، الأردن
Zakia Khattabi, Belgium	زكيّة الخطّابي، بلجيكا
Hisham Kuhail, Palestine	هشام كحيل، فلسطين
Marije Laffeber, Netherlands	ماريي لافيبر، هولندا
Vera Lourenço, Portugal	فيرا لورنسو، البرتغال
Zoran LuČiĆ, Serbia	زوران لوتشيش، صربيا
Balint Mágyar, Hungary	بالنت ماغيار، هنغاريا
Wael Mickail, Egypt	وائل ميخائيل، مصر
Samah Mohammed, Yemen	سماح محمد، اليمن
Wafa Bani Mustapha, Jordan	وفاء بني مصطفى، الأردن
Anna Mysliwiec, United States	آنا ميسليويك، الولايات المتحدة الأمريكية
Yara Nafe, Jordan	يارا نافع، الأردن
Adele Ravidà, Italy	أديلي رافيدا، ايطاليا
Nicole Rowsell, United States	نيكول روسال، الولايات المتحدة الأمريكية
Lou Savage, United States	لو سافاج، الولايات المتحدة الأمريكية
Christine Schoellhorn, United States	كرستين شولهورن، الولايات المتحدة الأمريكية
Gaby Senay, Canada	غابي سيناي، كندا
Mohammed Sherif, Libya	محمد شريف، ليبيا
Angela Short, United States	آنجيلا شورت، الولايات المتحدة الأمريكية
Mike Taginski, United States	مايك تاجينسكي، الولايات المتحدة الأمريكية
Mohammed Tamaldou, Morocco	محمد تملدو، المغرب
Sylvia Thomson, Canada	سيلفيا ثومبسون، كندا
Justin Wein, United States	جاستين واين، الولايات المتحدة الأمريكية
Elizabeth Weir, Canada	اليزابيث وير، كندا
Ken Wollack, United States	كينيث ولاك، الولايات المتحدة الأمريكية
Elizabeth Young, United States	اليزابيث يونغ، الولايات المتحدة الأمريكية